دور السياسات التجارية في إطار الاندماج التجاري العالمي. الأردن حالة دراسية للمدة 1989 -2014

أ.م .د مظفر حسني علي* م .م بثينة حسيب سلمان**

المستخلص

فرضت ظروف وطبيعة الأردن تحديات خاصة تتعلق بحجم الاقتصاد بشكل عام وفي مصادر تمويله ، وأثبتت التجارب التاريخية لهذا الاقتصاد ، تعلق حالته بحالة شركائه التجاريين والممولين من دول الشرق الأوسط (البلدان العربية) ، وكذلك بعض بلدان أسيا ، وكانت شدة تأثير بلدان الخليج والعراق واضحا على هذا الاقتصاد ، فضلاً عن تأثير موقعه الجيوسياسي في اقترابه من الأراضي الفلسطينية والكيان الصهيوني إضافة إلى تأثر اقتصاده بالبلدان الأوربية وأمريكيا ، ولتجاوز ازمته الاقتصادية سعى إلى الاندماج مع العالم الخارجي وانتهاج سياسة الانفتاح من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وتوسيع اتفاقياته التجارية مع العالم الأوربي وأمريكيا فضلا عن البلدان العربية وبلدان أسيا ، ولتحسين قدرة اقتصاده في الاندماج الإيجابي من خلال ما يمتلكه من قدرات إنتاجية وكذلك العمل على توسيع قدرة اقتصاده في تحسين تدفق راس المال الأجنبي ، وفي سعيا منه إلى تحقيق ذلك عمل على وضع استراتيجية للتجارة الخارجية بنيت بالتعاضد مع استراتيجيات وطنية صناعية وزراعية وتجارية وعلمية من اجل تحقيق هذه الأهداف .

Abstract

The conditions and the nature of Jordan imposed special challenges related to the size of the economy, in general, and its sources of financing .The historical experiences of the economy proved that its condition attached to the status of their trading partners and financiers from the Middle East (Arab countries), as well as some countries in Asia, and the severity of the impact of the Gulf countries and Iraq is clear on this economy, as well as the impact of its geopolitical position approached the Palestinian territories and Israel, in addition to its economy affected by European countries and the US. To overcome its economic crisis, it was sought to integrate with the outside world, and pursue a policy of openness by joining the World Trade Organization, and expand its trade agreements with the European world and the US, as well as Arab countries and the countries of Asia, and to improve the ability of its economy in the positive integration through the attributes of its production capacities, as well as work to expand the capacity of its economy to improve the flow of foreign capital, and in an effort to achieve that, it worked on a strategy for foreign trade built through interdependent with the national industrial, agricultural, commercial, and scientific strategies in order to achieve these goals.

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتأريخ 2016/3/20
مستل من أطروحة دكتوراه

المقدمة

ان الاقتصاد الأردني وبسبب طبيعته المتأثره بالمساحة الصغيرة نسبيا والإمكانات المادية والبشرية المحدودة فضلا عن ارتفاع معدل نمو السكان الذي يصل إلى (3,9%) سنوياً في المتوسط وهو ما يولد ارتفاع في نسبة الإعالة[1] ، وكذلك موقعه الجغرافي السياسي اثر في طبيعة ذلك الاقتصاد عبر كل مراحل أدارته ، وبالرغم من ذلك وبسبب التكاليف الاقتصادية الناتجة عن إمكانياته وموقعه الجغرافي والسعي لتحقيق التنمية أسوةً بالبلدان النامية ، فقد عمل على تطوير الاقتصاد من خلال برامج تنموية مورست فيها السياسات التي تسعى إلى خفض شدة المنافسة الخارجية للسلع الأجنبية وضبط نسب التضخم والأسعار سعيا في تحقيق التنمية ، ولم تكن سياسة التجارية منغلقة ، وانما يمكن اعتبارها متحفظة لما قبل الانفتاح بعد 1990، من هنا فان سياسة الاقتصاد الأردني عمل باتجاهات متعددة منها توسيع القدرة التنافسية للاقتصاد عن طريق الميزات الساعية لجلب الاستثمار والدخول في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والمتعددة والسياسات التجارية الهادفة لتصحيح حالة الاقتصاد الأردني .

ان التغيرات في السياسة التجارية التي شهدها الاقتصاد الأردني كانت في سياق التغيرات التي شملت السياسة الاقتصادية بشكل عام والتي انبثقت مع توقيعه الاتفاقيات مع المؤسسات الدولية عام 1989، اذ تضمنت توسع أكبر في الانفتاح نحو العالم الخارجي بعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها عام 1988 جراء تراكم الديون وعجزه عن سداد خدمة ديونه . لقد كاملت الأردن سياساته التصحيحية في الاقتصاد والتي تناولت الجوانب المالية والنقدية ليكاملها بالجوانب المؤسسية والتشريعية وتوسيع عقد الاتفاقات الدولية الثنائية والمتعددة بهدف تحقيق اتجاهين في ان واحد ، هو تحسين منافذ الأسواق لمنتجاته من جهة ،وتوسيع أفاق تدفق راس المال والتأثير في تنمية قطاعاته الاقتصادية لتواكب التغيرات العالمية المتسارعة ، من جهة أخرى ، و كان من اهم ما انجزه في هذا الاطار هو التوصل لوضع استراتيجية وطنية للتجارة الخارجية ، جمع من خلالها قدرات الاقتصاد الأردني في التوسع والانفتاح ، فضلا عن تطوير قدراته الداخلية القطاعية والإنتاجية التي وضعت في اطار استراتيجيات متكاملة مع الاستراتيجية الوطنية للتجار الخارجية .

فرضية البحث

يواجه الاقتصاد الأردني أسوة بكل الدول النامية عدة مشاكل ، وقد اعتمدت الحكومة الأردنية خطوات متعددة نحو الاندماج التجاري العالمي ساعية من خلالها الى توسيع تعاملاتها الاقتصادية بما يحسن من واقعها التجاري والاقتصادي .

مشكلة البحث

يواجه الاقتصاد الأردني تحديات على عدة مستويات في اطار اندماجه مع النظام التجاري العالمي وهذا يتطلب اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لبناء استراتيجية للتجارة الخارجية بأسلوب يتلاءم في تحقيق الأهداف .

حدود البحث

تمثلت حدود البحث المكانية بالاقتصاد الأردني ،أما الحدود الزمانية فقد امتدت منذ 1989 وحتى عام 2014 .

هيكلية البحث :

توزعت منهجية البحث على ثلاثة مباحث ، تناول الأول منها واقع الاقتصاد الأردني وطبيعة السياسات التجارية منذ العام 1989 ، بينما تناول المبحث الثاني السياسة التجارية في ظل الانفتاح على العالم ، وأخيرا المبحث الثالث الذي تناول استراتيجية التجارة الخارجية التي اعتمدها الأردن لتحسين الأداء التجاري والاقتصادي فيه .

منهجية البحث

اعتمد الباحثين المنهج الاستقرائي بهدف التأكد من فرضية البحث .

(1) د.حربي محمد عريقات ،التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن ،عمان ،دار كرمل ،1993،ص301.

المبحث الأول
واقع الأردن وطبيعة السياسات الاقتصادية في ظل الانفتاح

مع بداية العام 1989 شرع الاقتصاد الأردني بمرحلة جديدة من إدارة الاقتصاد، بسبب الازمة الناتجة عن عدم كفاية السياسات السابقة في تلبية متطلبات الاقتصاد الأردني الداخلية والخارجية لاسيما جانب التمويل المستند إلى الاقتراض من الخارج ، فضلا عن المساعدات العربية والغربية، مما جعل الاقتصاد الأردني اقتصاد يعتمد على المصادر الخارجية ومستجيبا من حيث التمويل والأسعار على الخارج[1]، وقد عقدت في عمان أول جولة من المشاورات مع بعثة صندوق النقد الدولي منذ نهاية آذار حتى منتصف نيسان 1989، إذ قدمت مساعدة مالية للأردن لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وللبدء ببرنامج التصحيح الاقتصادي للأعوام (1989- 1993) والذي عدل بسبب حرب الخليج الثانية إلى برنامج (1992-1998)[2]، وعمدت الحكومة فيه على إعطاء مرونة أكبر لسعر الصرف واعتماد السياسات التجارية الساعية إلى تخفيض عجز الميزان التجاري المتمثلة بتخفيض الاستيرادات وزيادة مستوى الصادرات. أن وضع الاقتصاد الأردني كاقتصاد صغير ذو قدرة تنافسية ضعيفة في الخارج مما يجعل موقف صادراته إلى الخارج متلقية للأسعار ، لذا رأت الحكومة عدم جدوى تخفيض عملتها لنتائجه السلبية ، بل انه ومن الأفضل أن تعمل على استقرارها [3] ،لقد قدم صندوق النقد الدولي (60) مليون دولار مع التأكيد على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي و تشجيع الدول الصناعية لتقديم قروض التصدير[4] لصالح الأردن ، لذا فالحكومة الأردنية ركزت خلال العقدين السابقين على خلق التنمية الاقتصادية والتي إدارتها مركزيا واعتمدت في تمويلها على الخارج ، ومن ضمن اهم الركائز التي أكدت عليها الحكومة الأردنية ممكنات التنافسية للسياسة التجارية للاقتصاد الأردني ،فقد اتخذت الأردن مجموعة واسعة من التشريعات والقوانين التي تهيئ لتغيير أفاق الاقتصاد الأردني في تعامله مع العالم الخارجي كان من أهمها :-

أولاً: تنظيم السياسات المالية والنقدية

يمكن متابعة خطوات الإصلاح التي ركزت على القطاع الخارجي وباستخدام السياسات العامة المالية والنقدية منها وبقدر تعلق تلك الإصلاحات فيها بتعزيز انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي لقد كان للسياسة المالية دورا بارز في سياسات الأردن الاقتصادية بعد عام 1989 كون أن مشكلة الاقتصاد الأردني تتمثل في ارتفاع نسبة الديون، لذا فقد شَرعت الحكومة الأردنية قانون إدارة الدين الجديد لعام 2001 ليحل محل قانون رقم (1) لسنة 1971 ، ومن بين أهم الأهداف التي يسعى لها هذا القانون هو وضع حد أعلى للدين الداخلي والخارجي على ألا يتجاوز أي منها عن (60%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 وألا يتجاوز (80%) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2008[5]، و إعادة جدولة الدين الخارجي لنادي باريس والبالغ قيمة (3779) مليون دولار للمدة (1989- 2002) وخارج نادي باريس والبالغ قيمته (1300) مليون دولار للمدة (2002- 2007)، كما وتم إعادة جدولة خدمة الديون ، وشراء الديون على وفق خصم معين يتم الاتفاق عليه بموجب الآلية المتبعة في سندات (برادي)(*)، وكانت تلك المبادلة على وفق صيغ متعددة ، كمبادلة بصادرات أو بحقوق ملكية .... الخ ، و شطب جزء أو كل الدين وهو ما سعت الحكومة الأردنية إلى تحقيقه، فقد شطبت أمريكا (700.7) مليون دولار وبريطانيا (70,7) مليون دولار[6]، هذا كما تم إعادة تنظيم هيكل الديون بالابتعاد عن الديون ذات أسعار الفائدة العالية والشروط التجارية والتحول نحو القروض الحكومية الثنائية والرسمية متعددة الأطراف ذات الشروط الأكثر تيسيراً والطويلة الأجل، وهذا ما يوضحه الجدول (1) . والذي يتضح من خلاله ان نسبة الدين إلى الناتج القومي أخذت بالتناقص عبر المدة (1990-2013). كما سعت الحكومة إلى تنظيم الجانب المالي بترشيد هيكل النفقات العامة ، فبالرغم من ارتفاع الإيرادات المالية من (21.8%) إلى (28.5%) ألا ان النفقات قد شهدت تراجعاً بسيطاً من (39.9%) إلى (39.5%) بالنسبة الناتج المحلي للسنوات (1985 - 1990) وتقليص حجم الدعم والحد من التوظيف في الوزارات والمؤسسات العامة والذي تراجع من (51%) إلى(46%) للسنوات 1990- 1995 [7].

---

(1) أديب حداد، الاقتصاد الأردني وسياسات التصحيح مقدمة إلى الندوة الاقتصادية تحت عنوان السياسات الاقتصادية الصحية والتنمية في الوطن العربي، الكويت، 1988، ص378.

(2) راضي العتوم ، التجارة كمحرك للتنمية في منطقة الاسكوا ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التمويل من اجل التنمية ، بيروت، (6-8) حزيران ، 2005 .

(3) راضي العتوم، التجربة الأردنية في تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997، ص6.

(4) Economic and Social Commission for asia: "External debt management and the debt situation in the esewa region studies on Jordan and Lebanon",2004، p. 23.

(5) Abid, pp. 31- 44.

(*) وهي خطة اقترحها برادي لتحويل الديون الى سندات في أزمات أمريكيا اللاتينية ، واستخدمت لشراء الديون المستحقة على الاقتصاد الأردني من خلال أسعار خصم على مجمل اصل الدين .

(6)- Abid ،p 47.

(7) طاهر حمدي كنعان ، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، ندوة :دور الدول في البيئة الاقتصادية الجديدة ، معهد السياسات الاقتصادية ،صندوق النقد العربي ،ابو ظبي،1998،ص26.

جدول (1)

تطور المديونية الخارجية للأردن وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990 -2013) (مليون دولار)

السنوات	أجمالي المديونية الخارجية	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	أجمالي المديونية الخارجية	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
1990	7.297	181.5	2002	6.846	75.5
1991	7.458	177.8	2003	7.594	74.7
1992	6.922	134.6	2004	7.534	65.4
1993	6.770	121.5	2005	7.122	65.6
1994	6.883	113.2	2006	7.147	48.8
1995	6.299	96.8	2007	7.311	43.0
1996	7.091	100.9	2008	5.099	24.0
1997	6.936	94.7	2009	3,869	22.8
1998	7.354	92.4	2010	4,610	24.5
1999	7.546	89.8	2011	4,486	21.9
2000	6.754	79.9	2012	4,932	22.4
2001	6.680	74.5	2013	7,234	

المصدر:

1- صندوق النقد العربي/ الدائرة الاقتصادية والفنية: ((موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية))، العدد (15)، 2001 صفحات متفرقة.

2- صندوق النقد العربي: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" للسنوات 1993، 1995، 1998، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، ابو ظبي، الأمارات العربية المتحدة صفحات متفرقة.

اما السياسة الاقتصادية فقد أكدت الحكومة الأردنية منذ عام 1990 على تحرير سعر الصرف وضمان استقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية بهدف رفع مستوى التدفقات الرأسمالية وذلك للمساهمة في رفع الإنتاجية وتعزيز المناخ الاستثماري، من خلال تحسين وتحديث المناطق الحرة وتوسيعها لتكون مناطق جذب استثمارية تساهم في تنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية وتجارة الزائرين والسياحة ، كما تميزت السياسة النقدية بالتشدد والانكماش بهدف السيطرة على التوسع النقدي من اجل كبح جماح التضخم ، وتعزيز الاستقرار في أسعار صرف الدينار الأردني ، وتامين الاحتياطي المناسب من العملات الأجنبية ، وإعادة التوازن للاقتصادي بعد ازمه 1988 . لقد عملت الحكومة الأردنية على المحافظة على سعر الصرف مستقراً بهدف تدنية العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات ، لذا فقد بقي ذلك السعر مستقراً ضمن حدود (1.75) و(1.43) للمدة (1989-1995) ، في حين بقي مستقراً منذ 1995 حتى 2013 عند (1.4)[1]، وتأكد الدراسات على أن ربط الدينار الأردني بالدولار كان له الأثر البارز في الحفاظ على استقراره ، بالرغم من أن قيمة الدولار غير ثابتة وهوما ينعكس بدوره على قيمة الدينار الأردني ،لذلك ظهرت دراسات تدعو إلى ربط الدينار بسلة عملات لتلافي اثار الأزمات في الدولار الأمريكي على الدينار الأردني في المستقبل وعدم الرجوع لسياسة تعويم الدينار لما لها من أثر سلبي على قيمة المستوردات والذي سوف يكون أكبر من أثرها الإيجابي في قيمة الصادرات[2]،.

ثانيا : تشجيع الاستثمار في اطار الإصلاح الاقتصادي

تم التأكيد على فكرة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ودعمه لأغراض توسيع التصدير ، وركزت الحكومة الأردنيه بشكل أساس على تطوير استقطاب الاستثمار الأجنبي لاقتصادها ،نتيجة افتقارها إلى مصادر التمويل المالي ، وجاءت القوانين والتشريعات المتخذة بما يصب في هذا الاتجاه بشكل اكثر تركزا ، اذ ان طبيعة القطاع الصناعي الأردني والالتزام بشروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) قد يجعل هذا القطاع يتأثر سلبا ،لا سيما الالتزام بحقوق الملكية الفكرية وتجنب ظاهرة التقليد والمحاكاة ، وهذا ما دفع الأردن للاعتماد على الاستثمار الأجنبي كمعوض عن القدرات المحلية من جانب ، والمساهمة في البناء الاقتصادي من جانب اخر ، لقد شهد الاقتصاد الأردني أقبالا من قبل المستثمرين الأجانب نتج عن سياستها الاستثمارية المتمثلة بتشجيع الاستثمار عبر خلق بيئة تنافسية أسهمت في توسيع الاستثمار المحلي وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي للأردن ، كما عملت الإعفاءات والحوافز التي توزعت على مجمل القطاعات المحلية لزيادة مساهمة تلك الاستثمارات، وهذا ما أكدته دراسة أجريت حول العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأردن ، اذ ان هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الاجنبي والتي تستلزم اتخاذ المعالجات اللازمة بهدف رفعها ، كما بينت المميزات التي تعد من العوامل الجاذبة لتلك التدفقات ، لاسيما تكاليف العمل وقدرة النفاذ إلى الأسواق الإقليمية واللذين يعدان عوامل هامة في تحقيق العوائد كونها

---

(1) البنك المركزي الأردني ،قطاع المالية ،تقارير متفرقة .

(2) تطورات التجارة الخارجية للأردن خلال السنوات (2000-2004)، ص11. متاح على الشبكة العنكبوتية ttp://www.yemen-nic.info/files/ExtirnalTrad/experts/1.pdf

تتعلق بجانبين هما التكاليف من جهة واتساع السوق من جهة ثانية[1] ، وقد بينت الدراسة ان التعريفة والضرائب لهما اثر كابح إلى (حدا ما) في تدفق الاستثمار من خلال ضعف تأثيرهما ، من جانب آخر ان التأكيد على تنمية الصادرات والذي يعد ضرورة مهمة للاقتصاد الأردني خصوصا في اطار العوامل التي وضحت ، حيث الدخول إلى الأسواق المحلية التي شكلت نسبه عالية من الإجابات حول العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الأجنبي ، وبذلك فان تعزيز عوامل الجذب في ذلك الاقتصاد تهيئ لمكافأة حاجة الاقتصاد الأردني كونه معتمداً على الاستيرادات في سد احتياجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية وتعزيز صادراته ،(ان طبيعة القطاع الصناعي الأردني والالتزام بشروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) قد يجعل هذا القطاع يتأثر سلبا ، لا سيما الالتزام بحقوق الملكية الفكرية وتجنب ظاهرة التقليد والمحاكاة والتي تعدها الصناعات الأردنية الركيزة الأساسية لها لاسيما الصناعات الكيمياوية والدوائية ، وهذا ما عزز الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي ، والسعي بجدية بهدف استقدام التكنولوجيا المتطورة في ظل انخفاض التخصيصات نحو البحث والتطوير للصناعات الكبيرة ومن ضمنها الدوائية التي بلغت (1.3%) و(0.1%) من إجمالي إنفاق الصناعات الكبيرة والمتوسطة على الترتيب[2] ، لقد شهد الاقتصاد الأردني توسع الاستثمار المحلي فضلا عن ما شهدته من أقبالٍ من قبل المستثمرين الأجانب نتج عن سياستها في توسيع الاستثمار من خلال القوانين والتشريعات التي اعتمدت والحوافز والسياسات المالية والنقدية التي مورست ، والتي انعكست جميعها في خلق بيئة تنافسية أسهمت في توسيع الاستثمار المحلي وزيادة تدفق الأجنبي ، وقد فسرت باثر الأحداث في منطقة الشرق الأوسط والتغيرات التي حدثت في العراق والتي أثرت في حركة تدفق راس المال ، كما ان احد عوامل تنمية تلك الاستثمارات هو الإعفاءات والحوافز التي توزعت على مجمل القطاعات المحلية لزيادة لتوسيع الاستثمار فيها [3]، مما خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي معا .

ولقد حقق الاقتصاد الأردني نتائج مرضية في تهيئة الأرضية لقدوم الاستثمار الأجنبي ، هذا كما أكدت الحكومة الأردنية على منع الممارسات الاحتكارية والتي تجسدت في القانون (49) و(50) لعام 2002[4]. لقد توسع حجم الصادرات الأردني من خلال تنامي حجم الاستثمارات في ذلك الاقتصاد ، فضلاً عن ذلك مساهمة الظروف السياسية التي سادت في المنطقة العربية وما أسهمت به من تشجيع وتوسيع نطاق الصادرات الأردنية ومنها (الحرب الأهلية في لبنان وحرب الخليج الأولى والحصار الاقتصادي على العراق وحرب الخليج الثانية ومعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني) كل هذه العوامل كان لها الأثر الإيجابي في تنمية صادرات الأردن. لقد بينت احدى الدراسات للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية أن أهم الدول المستوردة من الأردن هي (العراق، الهند، السعودية، الكيان الصهيوني ، الإمارات العربية، سوريا، الجزائر، لبنان، أمريكا، الصين)[5] ، كما عززت الاتفاقيات والبرامج التفضيلية في إعطاء الفرصة لعدد من المنتجات الصناعية الأردنية للدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة كلياً أو تدريجياً من الرسوم الكمركية، وكما ساعدت صناعات كويز (Qualified Industrial Zone-QIZ) على دخول الصناعات الأردنية كثيفة العمل إلى أسواق الكيان الصهيوني وأمريكا بعد أن تستوفي شروط محددة ،كما سعت الحكومة الأردنية إلى تحسين وتحديث المناطق الحرة وتوسيعها لتكون مناطق جذب استثماري تساهم في تنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية وتجارة الزائرين والسياح، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات المساندة لها إلى جانب التوسع في إنشاء المزيد منها، لاسيما بعد تحويل منطقة العقبة اعتباراً من مطلع عام 2001 إلى منطقة اقتصادية تمتاز بانخفاض الضرائب والإعفاء الكامل من الرسوم الكمركية.

ثالثا : تحسين اطر العمل والإنتاجية من خلال الموارد البشرية .

اعتمدت الأردن تطوير القوى البشرية كأحد السبل نحو الارتقاء بالواقع الصناعي بما يحفز في تقديم مدخلات بشرية ذات كفاءات علمية ومؤهلة فقد أكدت الأردن على تدعيم هذا القطاع بحملة الشهادات العليا ورفع مستوى التدريب والتأهيل لما لها من دور في تخفيض تكلفة مدخلات الصناعات وتوسيع إنتاجيتها ، وربما يعد تفعيل المادة الداخلة في قانون الشركات حول تخصيص (1%) من أرباح الشركات لإنفاقها على البحث والتطوير والتدريب المهني تأكيد على سعي الحكومة نحو تطوير الكادر البشري، كذلك سعت الحكومة

---

(1) راجع - بثينة محمد علي المحتسب ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (1990-2006)، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 36 ، العدد ، 2 ' ص322.

(2) ليلى عاشور حاجم ، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول عربية مختارة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 2007 ، ص 146.

(3) بثينة محمد علي المحتسب ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الاردن (1990-2006)، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 36 ، العدد ، 2 ، ص 328 .-

(4) د. ثائر قدومي ، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن ، دراسة تحليلية للمدة (1995- 2004) ، متاحة على الشبكة العنكبوتية .

(5) غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية لعام 2003 مقارنة مع العالم 2002، مأمون صيرم ، 2004، ص7.

إلى تقديم الدعم والحماية ، نحو الصناعات العاملة في مجال الموارد الطبيعية كالفوسفات والبوتاسيوم والأسمدة، والأدوية والتي تشكل أهم صادرات الأردن ذات الميزة النسبية العالية بما فيها الأسمدة والزيوت الحيوانية والنباتية[1].

المبحث الثاني
السياسة التجارية في ظل الانفتاح على العالم الخارجي

تعريف السياسة التجارية من خلال الكتاب الاقتصاديين بانها مجموعة القوانين والإجراءات والسياسات والممارسات التي تحكم استيرادات وصادرات الدولة من السلع والخدمات وتكون السياسات التجارية عادةً جزأ لا يتجزأ من الفلسفة الاقتصادية للدولة ففي ظل نظام اقتصادي موجه من قبل الدولة تكون السياسات التجارية موجهه ومحكومة من قبلها لخدمة الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية الكلية وفي ظل نظام اقتصادي حر تتمتع السياسة التجارية هي الأخرى بالكثير من الحرية[2] .

كما عرفت بانها مجموعة من القواعد والأنظمة التي تهدف إلى تغيير التدفقات التجارية الدولية [3]

وقد اتخذت الأردن العديد من الإجراءات فيما يخص السياسة التجارية كخطوات نحو إصلاح هذا القطاع والنهوض بالواقع التجاري الأردني كان أهمها تطوير العلاقات التجارية مع دول العالم عبر عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة التي أبرمها مع بلدان مختلفة في الجانب التجاري[*]. ان الاتفاقيات التجارية يمكن ان تصب في رفع كفاءة الاقتصاد وتخليصه من اتجاهين يعودان بالسلب على الاقتصاد من خلال :

1- القيود الاقتصادية الداخلية والتي يمكن ان تتمثل بـ (ضعف التمويل المالي وتكاليفه العالية على الاقتصاد وضعف التكنلوجيا وانخفاض المنافسة للسلع المنتجة مع السلع المستوردة)، ضعف قدرة السوق الداخلي في استيعاب المشاريع الكبيرة وتعقد وضع الدول العربية المحيطة واثرها الاستيعابي للمنتجات الأردنية أو اثرها التمويلي الذي يتذبذب مع المتغيرات غير المستقرة في المنطقة وبالتالي تأثر الاقتصاد الأردني بنتائج هذا التذبذب.
2- عدم فاعلية اتخاذ الخطوات من جانب واحد بخصوص خفض الأدوات الموجهة للتجارة من طرف واحد والمتمثلة بالتعرفة الكمركية أو الرسوم كونها تنعكس في التأثير في المعروض السلعي الداخلي وبالتالي التأثير في كفاءة المشاريع الداخلية ومن ثم التشغيل والعمالة .

ان السعي لتحسين الصادرات وتعزيز تنمية الاقتصاد المحلي وتخفيض ديون الاقتصاد الأردني ، كان من خلال اعتماد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة واستخدام الأدوات التجارية في ظل الاتفاقيات من حيث مستويات التعريفة والرسوم والتخفيضات على السلع التجارية كل بحسب المواد الداخلة في أي اتفاقية تجارة ثنائية ، وكل حسب المدد الزمنية المتفق عليها في خطوات تنفيذ الاتفاقية ، وبحسب المدد الزمنية الواردة في الاتفاقية وحسب السلع ، فهنالك السلع التي ترفع عنها التعريفة والرسوم الكمركية حال توقيع الاتفاقية وهنالك السلع التي يوضع لها جدولاً زمنياً مرتبطا بتنفيذ سياسات مالية مرافقة والخاصة بالدعم المباشر أو غير المباشر، وهنالك السلع التي تستثنى من التخفيض بحسب الاتفاقية ، وهذا جميعه يخضع لمقررات منظمة التجارة الخاص بالتساوي في الاتفاقيات الخاصة بالدولة الأولى بالرعاية فيما عدا بنود الاتفاقات فيما بين الداخلين في الاتفاقية التجارية، ويمكن إيضاح ذلك من خلال مجموعة من موارد بعض الاتفاقيات التجارية التي اتخذتها الأردن والتخفيضات التعريفية او الرسوم الكمركية في اطار تلك الاتفاقيات وإجراءات اتخذتها في اطار إصلاح السياسة التجارية والتي تتمثل في :

(اولا) أبرام الاتفاقيات التجارية

(1) - انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية[4] :

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في (4/11 / 2000) اتخذ الأردن مجموعة إصلاحات تمثلت في تغييرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة (والقوانين الي شملها التغيير)

ا- القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والزراعة وحماية الإنتاج الوطني والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير ، فضلا عن نظام استثمارات غير الأردنيين .
ب- انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وبعض الالتزامات المترتبة على ذلك الانضمام .

---

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2014، التنافسية المنتجات الصناعية في الدول العربية (2011-2012)،ص383.
(2)- ذكاء مخلص الخالدي ، تسهيل التجارة من منظور تنموي تحديات النمو الاقتصادي ، 2001 ، ص6.
(3) (Commercial policy https://en.wikipedia.org/wiki/Commercial_policy
(*) - على سبيل المثال الاتفاقيات الخاصة بدعم الصادرات(TBT)واتفاقية تخفيض الموردات القيمة التجارية واتفاقية تدابير الصحة الثنائية (SPS) واتفاقية الإجراءات الوقائية (AS) واتفاقية مكافحة الإغراق (ADP) واتفاقية الخاصة بالزراعة والرسوم التعويضية (SCM) إلغاء المحددات النوعية وغير الكمركية على الاستيرادات ونظام الحصص والرخص ومراجعة المواصفات والمقاييس من قبل لجنة لمطابقتها مع إجراءات اتفاقية المنظمة للمزيد راجع : عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية أثر ذلك على القطاع الزراعي، وزارة الخطط، الفريق الوطني لدراسة التنافسية، ص3- ص8.
(4) - تقرير غرفة التجارة في عمان ، ادرة الدراسات والتدريب ،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، الانضمام الى منظمة التجارة العالمية .ص 15-16.

ومن اهم التزامات الأردن تجاه المنظمة

1- التعرفة

أ- تخفيض التعرفة الكمركية لتكون بحدها الأعلى (30%) في عام 2000 ومن ثم تنخفض إلى (25%) في عام 2005 ، وأخيرا ليستقر سقف التعرفة الكمركية الأردنية عند مستوى (20%) في العام 2010 مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض حيث تم ربط سقف التعرفة الكمركية لها على (30%) مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية وبعض السلع الزراعية مثل (البندورة والخيار وزيت الزيتون) .

جدول (2)

سلع ذات ترتيبات خاصة لتطبيق التعرفة في الأردن

السلع	السقف الذي تم ربط الرسوم الكمركية عنده	تاريخ تطبيق الالتزام
السجائر والتبغ	% 150	2000 / 4/11
بعض أنواع التبغ	% 200	2000 / 4/11
الكحول	% 200	2000 / 4/11
بعض السلع الخاضعة لرسوم كمركية بنسبة % 20 % 30 5 30	 % 15 % 20 % 25	 2005 2005 2005
بعض السلع الخاضعة لرسوم كمركية بنسبة % 10 % 20 % 30 % 30 % 30	 % 5 % 15 % 25 % 20 % 15	تخفض الرسوم تدريجيا لتصل الى السقف الذي تم الربط عنده في 2010
المبادرات القطاعية		
الآلات الزراعية	صفر %	2000 /11
المعدات الطبية	صفر %	2000/4/11
المواد الكيمياوية (باستثناء 58 بند جمركي)	5.5 % و 60 %	تخفض الرسوم تدريجيا لتصل إلى السقف الذي تم الربط عنده في 2003 أو 2007
تكنلوجيا المعلومات	----------	تخفض الرسوم تدريجيا لتصل الى صفر % في 2003 أو 2005

المصدر - تقرير غرفة التجارة غرفة تجارة عمان ، أدارة الدراسات والتدريب ، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .ص 15-16.

ب- تم ربط سقف الرسم الكمركي لبعض السلع الزراعية على (50 %) كحد اعلى في بعض اشهر السنة.

ج- كما كانت هنالك قوائم بسلع قسمت بحسب بنود تتعلق بالتعريفة الموضوعة عليها والمدد الزمنية الخاصة بالتخفيض وجاءت بعنوان السلع الخاصة والتي يوضحها الجدول (2) .

2- وفيما يخص الدعم

أ- القطاع الزراعي – تخفيض الدعم الإجمالي المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين المحليين بنسبة (13.3%)على مدى (7) سنوات من تاريخ الانضمام الى المنظمة من اصل (1.539.199) دينار اردني .

ب- سقف بمقدار (صفر%) لدعم الصادرات .

ج- القطاع الصناعي وهو الذي يحضر دعمه في المنظمة ، وفي اطار ذلك الغي برنامج البنك المركزي الأردني لدعم سعر الفائدة على القروض التصديرية .

أما اهم التحديات التي واجهتها الأردن في انضمامها للمنظمة فهي[1]:

1- خفض الدعم على الزراعة.
2- زيادة حدة منافسة المبيعات الزراعية المستوردة.
3- رفع مستوى الضرائب على القطاع الزراعي والتجاري .
4- انخفاض عوائد الدولة من الرسوم الكمركية.
5- الالتزام بحقوق الملكية الفكرية .

وقد أنهت الأردن المراجعة الأولى لسياستها التجارية خلال المدة {(1- 12)- 11- 2008} وهي الأولى بعد انضمامها لمنظمة التجارة عام 2000 وتعد المراجعة مهمة من حيث توضيح مدى جدية الدولة العضو في تحقيق الإصلاحات والشفافية في التعاملات التجارية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام، وقد أشادوا بالإجماع بخطوات الأردن الفاعلة في التصحيح الهيكلي .

(1) - المصدر نفسه ، ص14.

(2) اتفاقية التجارة مع سنغافورة [1]:

بموجب هذه الاتفاقية تدخل السلع الأردنية إلى السوق السنغافورية معفاة من الرسوم الكمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل ، بينما تخضع السلع السنغافورية الداخلة للأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الكمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين (5) و(10) سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهناك قوائم للسلع :

1- قوائم سلع ذات منشئ سنغافوري يسري عليها التخفيض الكمركي كل حسب قائمته .
2- قوائم سلع يكون التخفيض عليها متساويا سنويا ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .
3- قوائم سلع يبدأ عليها التخفيض منذ اليوم الاول لنفاذ الاتفاقية لتخفيض سنوي بمقدار (5%) من الرسم الأساس في العام العاشر لنفاذ الاتفاقية .

(3) اتفاقية (الشراكة الأردنية الأوربية) وقد نصت الاتفاقية على [2]:-

1 - تأسيس منطقة تجارة حرة في تجارة السلع الصناعية بين الاردن ودول الاتحاد الاوربي .
2- عدم فرض أي ضرائب او رسوم على السلع المتبادلة بين الطرفين .
3- التخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حاليا للوصول الى منطقة تجارة حرة خلال (12) سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية كحد اعلى .
4- ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية (الكات) .

هذا كما نصت الاتفاقية بعض الالتزامات بخصوص السلع الصناعية وترتيباتها .

1- إعفاء صادرات الأردن من السلع الصناعية الأردنية إلى الاتحاد الأوربي من الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .
2- إعفاء المستوردات من السلع الصناعية الأوربية إلى الأردن من كافة الرسوم الكمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل تدريجيا خلال مدة زمنية مقدارها (12) عاما وكما يلي :
ا- قائمة السلع الأوربية المستثناة من التحرير.
ب- قائمة السلع الأوربية المعفاة من جميع الرسوم الكمركية والرسوم الأخرى منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .
ت- قائمة السلع الصناعية الخاضعة حاليا إلى تعرفة مقدارها (5%)أو (10%) والتي سيجري عليها التخفيض ابتداءً من السنة الأولى لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل (20%)سنويا .
ث- قائمة السلع الصناعية الخاضعة حاليا إلى تعرفة مقدارها(20%)و(30%)و(40%) يجري التخفيض عليها من مطلع السنة الخامسة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل (10%) سنويا .
ج- هناك سلع أردنية زراعية بقوائم ، اذ منها المعفي (100%) وبدون سقوف كميات ، ومنها المعفى (100%) مع سقوف كمية ، ومنها من يخضع لتخفيف تدريجي في التعريفة .
ح- لقد تمثلت المكاسب التي تخص القطاع الزراعي تحديدا والتي سعت الأردن الى الحصول عليها عند الدخول إلى المنظمة بما يأتي :

- خفض كلفة المدخلات من الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية.
- زيادة فرص التصدير للمنتجات ذات الميزة النسبية للدول العضوة في المنظمة.

كما أن اتفاقية الأردن وأمريكا والتي أدخلت حيز التنفيذ (24- 10- 1997) قد وسعت من آفاق التبادل التجاري الأردني الأمريكي، غير أنها أثارت مخاوف الجانب الأردني وهذا ما وضح بالعديد من الدراسات التي تناولت الأثر لخلق وتحويل التجارة في ظل (منظمة التجارة الحرة الأردنية - الأمريكية) وقد بينت أحدى الدراسات أنه بالرغم من التخوف من ضعف المنافسة للسلع الأردنية في الولايات المتحدة، إلا أن هناك ميزة نسبية تتمتع بها صناعة الألبسة وصناعة الأدوية في الأردن تمكنها من الدخول والمنافسة في الأسواق الأمريكية، بالمقابل هناك العديد من السلع الأمريكية التي تلاقي رواجاً من قبل الأردن[3]، وبذلك فأن هذا يؤكد إمكانية استغلال الأردن لهاتين السلعتين وتنمية إنتاجهما عن طريق فسح مجال الاستثمار الأجنبي لتمكن تلك

---

(1) تقرير غرفة تجارة عمان ، أداره الدراسات والتدريب ،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ،اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن و سنغافورة سهير الهنداوي،2007، ص 24.
(2) تقرير غرفة تجارة عمان ، إدارة الدراسات والتدريب ،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ،اثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية على حركة التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوربي ،مأمون صيدم وأريج دياب وسهير الهنداوي ،2005.
(3) غازي إبراهيم محمد العساف، خلق وتحويل التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة الأردنية- الأمريكية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا الجامعة لأردنية، 2006، الملخص.

القطاعات من امتلاك تكنولوجيا متطورة تفتقر اليها الأردن وترتب عليها التزام بحقوق الملكية الفكرية في اطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ان اختيار طريق الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة والتي يمكن ان تحقق اتجاهين إيجابيين في حالة الالتزام بالنصوص الخاصة لكل اتفاقية ، اذ يوسع السوق الخارجية للسلع المحلية المنافسة في بلدن الاتفاقية الخارجية ، بل ويدفع نحو المزيد من رفع الكفاءة ، في الوقت نفسه يعزز المعروض الداخلي خاصة المتعلق بالسلع الوسيطة أو الرأسمالية وبكلف اقل ، وبجودة عالية تنعكس في رفع جودة المنتجات المحلية وتدعم تنافسيتها في الخارج ، من هنا وسع الاقتصاد الأردني الدخول في الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي ، ويمكن إيضاح اهم الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة للأردن مع العالم الخارجي على وفق الجدول (3) .

جدول (3)

اهم الاتفاقيات التجارية الأردنية مع دول العالم

الاتفاقية	البلدان	تاريخ التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	اتفاقيات اخرى
1- منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى	كافة البلدان العربية + (وموريتاني، والصومال، وجزر القمر، وجيبوتي)	19/ 2 /1997	1998/1/1	مصر والبحرين (والكويت (، وسوريا، والسعودية، وتونس والإمارات العربية
2- اتفاقية أقامه مناطق صناعية مؤهلة (QIZ)	الأردن + أمريكيا + إسرائيل	16 /11 /1997	16/11/ 1997	فلسطين ، والجزائر، والسعودية، وليبيا
3- الشراكة الأردنية الأوربية	الأردن + دول الاتحاد الأوربي	24/ 11/1997	1/ 5/ 2002	اتفاقية ثنائية مع العراق
4- منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	الأردن + (USA)	24/ 6 /2001	17/ 12/ 2001	
منطقة التجارة الحرة مع دول لافتا (EFTA)	الأردن +	21/ 6/ 2001	1/ 1 /2002	
5- منطقة التبادل التجارة الحرة العربية المتوسطية (أغادير)	الأردن ، مصر ، المغرب ، تونس	25/ 2/ 2004	6/ 7/ 2006	
6- منطقة التجارة الحرة مع سنغافورة	الأردن + سنغافورة	16/ 5/ 2004	22/ 8/ 2005	
7-اتفاقية التجارة مع كندا	الأردن + كندا	28/ 6 /2009	1/ 10/ 2012	
8 – اتفاقية التجارة مع تركيا	الأردن + تركيا	1/ 12/ 2009	1/ 3/ 2011	

المصدر :

1- أريج اديب ، سهر الهنداوي ،التجارة الحرة الأردنية الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة ،2006،ص7. http://www.ammanchamber.org/UploadedFiles/file21.pdf

2- تقرير الحكومة حول السياسة التجارية ، متاح على الشبكة العنكبوتية . http://www.mit.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=141

3- راضي العتوم ، التجارة كمحرك للتنمية في منطقة الاسكوا ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التمويل من اجل التنمية ، بيروت، (6-8) حزيران ، 2005 .

(ثانيا):اتخذت الأردن مجموعة من القرارات التي انصبت في في مسار الاصلاح التجاري والتي تتمثل في :-

1- عمدت الحكومة إلى التخلي عن احتكار استيراد بعض السلع الأساسية وفسح المجال للقطاع الخاص لغرض استيرادها وبيعها[1]،

2- تنظيم وإلغاء الرسوم أو خفضها على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية والوسيطة والمدخلات الصناعيه ، اذ تم ألغاء الرسوم الكمركية على (492) سلعة رأسمالية ، والإبقاء على ما نسبته (10%) فقط على (216) سلعة رأسمالية فقط ، و تم توحيد الرسوم والضرائب على البضائع المستوردة التي يعاد تصديرها في رسم واحد ، ورفع مستوى الشفافية في الإدارة الكمركية[2]، كما تم تعديل قاعدة القيمة الكمركية للبضائع المستوردة باعتماد قيمة الصفقة بدلاً من التخمين ، فضلا عن توسيع الإعفاءات الكمركية للحدود العليا للتعرفة الكمركية وفق قانون الكمارك رقم (20) لعام 1998[3]، وتخفيض الحد الأقصى للرسوم الكمركية إلى (40%) ، فضلا عن إزالة العوائق الكمية على الاستيرادات ، و إلغاء معظم رخص الاستيراد ، وتخفيض الرسوم على مدخلات الإنتاج ، والمواد الوسيطة .

3- الغاء القيود التجارية ومعيقات الاستيراد في الاقتصاد الأردني على وفق ترتيب القيود بالنسبة لنوعية السلع وأهداف السماح أو المنع وفق المتطلبات الاقتصادية أو غيرها فمنها الاقتصادية الصرفة أو البيئية أو الصحة المجتمعية إضافة إلى الجوانب الأمنية والصناعات الحساسة للأمن الوطني ، وفي هذا الاطار فان السلع المتعلقة بالضوابط الاقتصادية تحل عن طريق الاتفاقيات .

(1) احمد السليمان علي العموش ،اثأر العولمة على قطاع التجارة في الاقتصاد الأردني ،الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،قسم الاقتصاد ،أطروحة دكتوراة،2002،ص194.

(2) يوسف منصور، الإصلاحات الاقتصادية في الأردن، بحث مشارك في ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين الفطرية والعولمة ، ص130.

(3) وزارة المالية ، دائرة الجمارك العامة ، قانون الجمارك ، 1998 ، ص16 .

جدول (4)

السلع المحصور استيراداها بجهات محددة في الأردن

السلعة	الجهة المحصور بها
البترول ومشتقاته عدا الزيوت المعدنية	شركة مصفاة البترول الأردنية
أسطوانات الغاز المنزلية	شركة مصفاة البترول الأردنية
الإطارات المستعملة	مصانع تلبيس الإطارات العاملة
قرنيات العيون	بنك العيون الأردني
الستر الواقية	الأجهزة الأمنية
الحليب المجفف للصناعة	مصانع إنتاج البوظة والشكولاتة والبسكويت وجبنة المثلثات ، وجبنة فيتا ودمياطي والحليب والمنكة والروبة (الخثرة)
المركبات ذات الزجاج الملون بحيث لا تزيد نسبة شفافية اللون عن 10 %	الديوان الملكي الهاشمي والوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية

المصدر : صبري نصيب ، مأمون صيدم ، الاستيراد والتصدير في الأردن ، واقع وطموح ،غرفة تجارة عمان ، 2008 . متاحة على الشبكة العنكبوتية . http://www.ammanchamber.org/UploadedFiles/file024.pdf

التجارية المشتركة وضرورات الاقتصاد ، أما البيئية والتي يستخدم جزء منها عند المغالاة فيها كأدوات معيقة للتجارة ، تأخذ مسارها للحل من خلال الاتفاق على معايير السلامة البيئية بين الأطراف المتعاقدة ، بينما السلع الحساسة للأمن الصحي فهي سلع لا يمكن إخضاعها إلى اي شكل من التفاوض بسب الأضرار الصحية والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن دخولها ، والسلع الحساسة للأمن الوطني مثل شبكات الاتصال اللاسلكية والتصويرية وغيرها فقد يحصر استيرادها بجهات محددة ومن الأمثلة على ذلك ما يوضحه الجدول (4) من عينة لبعض السلع والجهات المرخص لها بالاستيراد حصرا .

(ثالثا)- تنظيم الإجراءات الكمركية.

أما على صعيد الإجراءات الكمركية والتي تعد واحدة من المشاكلات التي يعاني منها القطاع التجاري الأردني كأحد الأسباب التي تعطل كفاءة حركة السلع الداخلة والخارجة في الاقتصاد الأردني والتي تنعكس في أداء الحركة التجارية ، وبالرغم من سعى الجهات ذات العلاقة والعمل الدؤوب للتخلص منها ، فقد أكدت البحوث والدراسات ان المشاكل في قطاع الكمارك يمكن ان تصنف إلى مجاميع ، حيث تتوزع بين الجوانب الإدارية والفنية وتأثير القوى العاملة في هذا القطاع ، لتعكس بمجموعها تلك المشكلات ، وكما يوضحها الجدول (5) .

جدول (5)

معيقات الاستيراد في الاردن

المعاينة والفحص	النقل وتكاليفه	القانونية	التكاليف	الفنية
1- المعاينة الكمركية	1- ارتفاع وتذبذب تكاليف النقل في الدول المجاورة ولاسيما دول الخليج	1- المادة (28) من قانون الكمارك ، والذي ترفض الالتزام به	1- تكرار استيفاء رسوم الكشف	1- تسريب المعلومات من الموظفين عن البضائع غير الصالحة
2- تكرار معاينة البضائع	2-عدم توفر شاحنات لنقل لحاويات حجم (20) قدم ، وتوفر (40) قدم فقط	2- عدم التزام الكمارك ببند الاسكودا الكمركي	2- قيام شركة الموانئ برفع رسوم المناولة والتخزين	3- البطء في تعديل وتطوير بعض المواصفات والتشريعات
3- التخمين الكمركي	3- عدم تحديث وتطوير التعليمات القديمة كتعليمات النقل المبرد	3- عدم التزام الكمارك بقرار منظمة التجارة العالمية	3- ارتفاع رسوم تصديق الفواتير والشهادات من السفارات والقنصليات	4- التشدد في تطبيق التعليمات والقوانين على السلع المستوردة ولاسيما الغذائية
4 -الاعتراض على التخمين الكمركي			4- قيام دائرة الكمارك بفرض رسوم تامين نسبتها (1%) على البضاع المستوردة غير المؤمنة لدى شركات التامين	5- صعوبة الحصول على رخص الاستيراد من وزارة الزراعة
5- عدم وجود برنامج واضح من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس لفحص السلع المستوردة			5- ارتفاع بدلات تخزين البضائع المستوردة في المستودعات الحكومية	6- عدم المحافظة على السلع المستوردة ع معاينتها ونقلها من مكان لأخر
			6- ارتفاع نسب الفوائد والعمولات البنكية	7- تعدد وازدواجية الجهات الرقابية
				8- عتماد النشرات الشهرية للأسعار العملات
				9- الافتقار إلى الكفاءات والاختصاصين في الكمارك
				تأخر ظهور نتائج المختبرات لكمركية

المصدر : الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسة المقدمة من غرفة تجارة عمان ، الاستيراد والتصدير في الأردن - واقع وطموح ، صبري نصيب و مأمون صيدم ، 2008 . متاحة على الشبكة العنكبوتية . http://www.ammanchamber.org/UploadedFiles/file024.pdf

(رابعا) التنظيم الإداري

ان احد أوجه الاهتمام البالغ للحكومة الأردنية بتنظيم العملية التجارية يمكن ان يلحظ عبر إنشاء مشروع نظام الإنذار المبكر للتجارة غير العادلة ويسعى المشروع إلى توفير قاعدة بيانات لمراقبة المستوردات والإنذار المبكر للتجارة غير العادلة وتلقي شكاوي الإنتاج الوطني عير الإنترنت للكشف عن الممارسات التجارية الضارة والتي تحل بموجب تشريعات حماية الإنتاج الوطني وتعزيز تنافسها في السوق المحلي والأجنبي، وقد كلفت الحكومة لإتمامه كل من وزارة الصناعة والكمارك الأردنية والإحصاءات العامة وغرفة الصناعة ويعد هذا النظام فريد من نوعه على مستوى العالم والوطن العربي [1].

ويمكن التعرف على تقييم السياسات التجارية الأردنية المتجسدة بالإجراءات التي اعتمدت من قبل الحكومة ، من خلال تقرير تمكين التجارة الخارجية لعام (2008) الذي اعده المنتدى الاقتصادي العالمي الأول، وضمن تقرير المعلومات عن (118) دولة من بينها الأردن، فقد جاء في هذا التقرير، احتلال الأردن للمرتبة (51) في تبنيها سياسات محفزة للاستثمار وتبني سياسات كمركية فعالة، فضلاعن توفير البنى التحتية المتقدمة المحفزة لكل أشكال النقل والاتصالات وأحرزت الأردن كذلك المرتبة (14) ضمن الأمن المادي، وبذلك يمكن أن يكون وضع الأردن في مستوى مقبول نوعاً ما بموجب تقديرات هذه المؤشرات.

جدول (6)

تقرير تمكين التجارة الخارجية في الأردن لعام 2008

	مرتبة الأردن في المؤشرات الرئيسة والفرعية	المرتبة
1	النفاذ إلى السوق من المؤشرات الفرعية الاتية	95
أ	العوائق الكمركية وغير كمركية	105
ب	النزعة والميل للتجارة الخارجية	52
2	إدارة الحدود ويتكون من المؤشرات الاتية	36
أ	فعالية الإدارة الكمركية	36
ب	فعالية لإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير	52
ج	شفافية إدارة الحدود	35
3	البنية التحتية للمواصلات والاتصالات ويتكون من المؤشرات الفرعية الاتية	51
أ	مدى جودة وتوفير البنى التحتية للنقل	58
ب	مدى توفر وجودة خدمات النقل	45
ج	مدى توفر واستخدام تكنولوجيا المعلومات في التجارة الخارجية	59
4	نسبة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل	19
أ	البنية المنظمة	42
ب	الأمن المادي	14
	المرتبة الكلية للأردن	51 من 118 دولة

المصدر:المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 200

http://olap.jnco.gov.jo/static/pdf/report_2008.pdf

المبحث الثالث

استراتيجية التجارة الخارجية في الاردن

في اطار الضرورات التي يمليها الواقع الموضوعي الداخلي ، والمواءمة مع متطلبات التفاعل الإيجابي مع العالم الخارجي ، حيث تتركز الفرص وجوانب القوة إضافة الى التحديات والمخاطر التي تجابه الاقتصاد الأردني ، لاسيما بعد مسيرته في الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة ، التي يرجى منها تحقيق المكاسب التي تصب في ذلك الاقتصاد ،ومع عوامل التنافس الشديد الذي يفرضه واقع الانفتاح والاندماج بالاقتصاد العالمي ، جاءت الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية الأردنية لتلبي تلك الطموحات كلها وتجعلها أداة إرشادية للقطاع العام والخاص على حد سواء ، لذا يمكن النظر إلى هذه الاستراتيجية في المسارات التي جعلتها تكون متكاملة الجوانب والتي يمكن ان تتمثل بـ [2]:

(1) وزارة الصناعة والتجارة ، مشروع نظام الانذار المبكر للتجارة العادلة ، متاح على الشبكة العنكبوتية .
http://193.188.68.89:55555/DocLib/

2 - استراتيجية التجارة الخارجية للأردن .
http://www.mit.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/Departements/ForeignTradePolicy/estratejyeh.pdf

المسار الاول : التحديات التي تجابه الاقتصاد الاردني وتتمثل بـ :

1. **الجهود الإضافية لتعزيز الإنتاجية والتنافسية من اجل الوصول الى التحرير الكامل لغالبية اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها المملكة في الأعوام 2010 -2014 .**
2. **زيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية على مستوى العالم ، من المحتمل ان يؤدي إلى انحسار الأفضليات الناجمة عن اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها الأردن .**
3. **زيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية من المحتمل ان يؤدي الى تعدد أنظمة قواعد المنشأ المطبقة على الصادرات الأردنية .**
4. **التزايد في صافي الميزان التجاري (العجز التجاري) .**
5. **ارتفاع نسبة البطالة والإعالة.**
6. **ارتفاع ضريبة الدخل على القطاع الخاص .**
7. **العجز في في الموازنة العامة وتراكم الديون .**
8. **تقلبات أسعار النفط والمواد الغذائية الأساسية .**
9. **تقلبات أسعار الصرف للدولار مقابل اليورو والذي بدوره يؤثر على الأداء التجاري في ضوء ارتباط الدينار بالدولار .**
10. **تأثر الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمة العالمية .**

ان كل تلك التحديات دفعت الجهات المسؤولة لإصدار القرار الوزاري رقم (31-16-2-12256) في 2007/6/27 المتعلق بتشكيل اللجنة المشرفة على أعداد الاستراتيجية ومتابعة تطبيقها وإنجاز أهدافها ، حيث تراس اللجنة أمين عام وزارة الصناعة والتجارة وبعضوية المالية وأمين عام وزارة الزراعة والمديرين العاميين للجمارك ومؤسسة تشجيع الاستثمار والمؤسسات الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ومؤسسة المناطق الصناعية ومؤسسة المناطق الحرة ورئيسي غرفة صناعة ، وغرفة تجارة الأردن .

المسار الثاني : الجهات والدراسات التي وضعت الاستراتيجية

لقد ارتكز في وضع هذه الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية على الدراسات التحليلية التي بحثت الفرص التصديرية وتنافسية التجارة في الأردن والأثر الاقتصادي لتحرير التجارة وقد اعتمدت بذلك على الدراسات الأتية :

اولا- دراستان عام 2008 التي أجرتها وزارة الصناعة ومركز التجارة العالمي (ITC) في جنيف بتمويل من مفوضية الاتحاد الأوربي .

1- **شملت الدراسة مسحا للفرص التصديرية الأردنية ، حيث حدد في أطارها القطاعات الصناعية والزراعية الواعدة ، وتمتلك أفضليات تصديرية للأسواق الخارجية .**
2- **حددت نقاط القوة والضعف في عوامل الإنتاج وبيئة الأعمال وتنافسية الأردن في التجارة الدولية ، وشملت عوامل القوة والضعف كل من (القوة البشرية ، راس المال ،والأرض ، والبنى التحتية ، والبحث والتطوير (التكنلوجيا)، والبيئة السياسية والاقتصادية الكلية ، والبيئة التشريعية والإدارية ، وكفاءة السوق وترابط الصناعات) .**

ثانيا- أعدت وزارة الصناعة الأردنية عام 2006 دراسة لتقييم الاثر الاقتصادي لتحرير التجارة وبالتعاون مع (الاونكتاد) لتقييم اثر التحرير على قطاع الخدمات الهندسية والمقاولات والخدمات المالية وخدمات الاتصال والسياحة .

ثالثا- دراسة أعدت في العام 2009 بتمويل من الاتحاد الأوربي بحثت الفرص والتحديدات التي تواجه الأردن في تحرير تجارة الخدمات .

رابعا- دراسة (أمير) الممول من الوكالة الأمريكية للأنماء الدولي والتي بحثت اثر تحرير تجارة السلع في اطار الانظمام الى منظمة التجارة العالمية .

خامسا- مقترحات بشان استراتيجية للتجارة الخارجية تم أعدادها من قبل برنامج ممول من الوكالة الأمريكية للأنماء الدولي في 2008 .

المسار الثالث : المتبينات التي تقوم عليها الاستراتيجية.

ولكي يلبي التحرير التجاري الأهداف المبتغاة منه فان الاستراتيجية التجارية وضعت من الناحية العملية على الاستراتيجيات القائمة والمترابطة لتحقيق الأهداف الإيجابية منها حيث الاستراتيجية الوطنية للقطاعات لكي تعمل بترابط وتوازنها مع تلك الاستراتيجيات والمتمثلة بـ :

1- **الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة .**
2- **الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل .**
3- **الاستراتيجية الوطنية للسياحة**
4- **الاستراتيجية الوطنية تكنلوجيا المعلومات**
5- **والاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية**
6- **استراتيجية وزارة البيئة والسياسة الصناعية .**

المسار الرابع : الأهداف الطموحة للاستراتيجية .

ويمكن النظر اليها باتجاهين :

الاتجاه الأول على الصعيد الداخلي .

ويتعلق بكل الأهداف الإيجابية المبتغاة في مؤشرات الاقتصاد المحلي والتي تنعكس بالنتيجة في اقتصاد كفوء يرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية للمجتمع .

الاتجاه الثاني .هو الأهداف المبتغاة من تنفيذ الاستراتيجية المبنية المتكاملة مع القطاعات الداخلية لتحقيق مجموعة الأهداف بالاتجاه الأول من خلال :

1- **تنويع الصادرات الأردنية من السلع والخدمات .**
2- **تحسين النفاذ للصادرات الأردنية للأسواق .**
3- **جذب الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية .**
4- **فتح أسواق جديدة أمام السلع والخدمات الأردنية .**

اذ يحتوي كل هدف مجموعة واسعة من الأهداف الداخلية التي بتحقيقها يتحقق الهدف الأساسي.

ان الحصيلة النهائية لهذه الاستراتيجية التي يمكن أجمالها بمحورين رئيسين .

المحور الأول . أفرز تصنيف القطاعات الصناعية والزراعية الأردنية بحسب مؤشر التصدير الأردني ومؤشر الاستيراد العالمي . وتضمن أربعة حقول .

1- **القطاعات ذات مؤشرات التصدير المرتفع والاستيراد العالمي المرتفع.**
2- **القطاعات ذات مؤشرات التصدير المنخفض ومؤشر الاستيراد العالمي المرتفع.**
3- **القطاعات ذات مؤشرات التصدير المرتفع ومؤشر الاستيراد العالمي المنخفض.**
4- **القطاعات ذات مؤشرات التصدير المنخفض ومؤشر الاستيراد العالمي المنخفض.**

المحور الثاني ، فهو تعزيز القطاعات في (1و2) والذي يعني إعادة توجيه الموارد بالاتجاه الأكثر فاعلية من خلال دراسة شاملة للاقتصاد والأليات الممكنة لتحقيق أهداف الاقتصاد الأردني.

في النهاية ان دراسة الاستراتيجية في تفاصيلها يتبين أنها تنطبق مع اتجاه الاقتصاد العالمي نحو الاندماج في اطار توسع منظمة التجارة في ضوء التنافسية على التصعيد الكلي والمبني على تحليل القوة والضعف والفرص والتهديدات في إطاريها الداخلي والخارجي ، مما يستلزم وضع استراتيجيات للتجارة متكاملة مع استراتيجيات وطنية في القطاعات الحقيقية ، أخذا بالحسبان الاعتبار ان التنافسية على الصعيد الكلي تمتد الى مناهج التعليم والتربية والتشريعات والقوانين ومن ثم السياسات الكلية بما فيها التجارية .

الاستنتاجات

وفي الخلاصة يتضح ان الأردن ماضية في التأكيد لانتهاج الانفتاح عبر اعتمادها كل السبل والإجراءات الإدارية والاقتصادية الضامنة للانفتاح التجاري ومنها .

1- **سعت الأردن إلى تعزيز التنافسية من خلال صفتها القانونية والمؤسسية من خلال التشريعات القانونية المحفزة لألية السوق وتدفق راس المال الأجنبي .**
2- **لم تستند التجربة الأردنية على الية تخفيض قيمة العملة لأثارها السلبية على اقتصاد يفتقر إلى جانبي التمويل ومحدودية القدرة التنافسية واعتمد على تدفق راس المال عوضا عن ذلك .**
3- **بسبب افتقاره الموارد يتضح تبعية تأثير حالة الشركاء التجاريين في الاقتصاد الأردني .**
4- **بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذها الأردن في حفز التجارة وحركة السلع والخدمات ، تظل الجوانب الإدارية والروتينية تؤثر سلبا على تدفق السلع من والى الاقتصاد الأردني .**
5- **في اطار سعيها لخلق التوازن في عملية الانفتاح وتعزيز قدارات الاقتصاد المحلي وقد وسعت الأردن اتفاقياتها الثنائية والمتعددة لتحاشي تحويل الأردن إلى مستورد صافي في ظل المنافسة القوية للاقتصادات المتقدمة ، حيث اصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية .**
6- **اهم منجز في عمل الإصلاح التجاري في الأردن وبشكل متوازن في تحسين حالة الاقتصاد الأردني لكي يواكب المتغيرات الدولية والانفتاح ،هو إنجاز الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية والتي تتكامل مع مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية التي تنصب في جوانب القطاعات الحقيقية والعلمية ، لتؤسس لمنهاج عمل علمي يحدد اطر التوسع الداخلي مع متطلبات المتغيرات العالمية وتحسين فرص تطور الاقتصاد الأردني .**

التوصيات

1- **لا بد من استمرار الحكومة الأردنية للعمل اكثر والتخلص من كل المشاكل الكمركية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني .**
2- **لا بد للحكومة الأردنية السعي لتخفيض الدين كونه يعد عاملاً مهماً في استقرار العملة المحلية ونتائج انعكاسه على القرارات الاستثمارية بالخصوص والتجارية منها .**

3- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية وتحديث فقراتها لتتوافق مع أي متغيرات محتملة داخلية ام خارجية .

المصادر

1. أديب حداد، الاقتصاد الأردني وسياسات التصحيح مقدمة إلى الندوة الاقتصادية تحت عنوان السياسات الاقتصادية الصحية والتنمية في الوطن العربي، الكويت ،1988.
2. بثينة محمد علي المحتسب ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (1990-2006)، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 36 ، العدد ، 2.
3. البنك المركزي الأردني ،قطاع المالية ،تقارير متفرقة .
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2014، التنافسية المنتجات الصناعية في الدول العربية (2011-2012)
5. تقرير غرفة التجارة في عمان ، إدارة الدراسات والتدريب ،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .
6. تقرير غرفة تجارة عمان ، إدارة الدراسات والتدريب ،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ،اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن و سنغافورة سهير الهنداوي،2007.
7. تقرير غرفة تجارة عمان ، إدارة الدراسات والتدريب ،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ،اثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية على حركة التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوربي ،مأمون صيدم واريج دياب وسهير الهنداوي ،2005.
8. د .حربي محمد عريقات ،التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن ،عمان ،دار كرمل ،1993.
9. راضي العتوم ، التجارة كمحرك للتنمية في منطقة الاسكوا ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التمويل من اجل التنمية ، بيروت، (6-8) حزيران ، 2005 .
10. راضي العتوم، التجربة الأردنية في تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997.
11. صندوق النقد العربي/ الدائرة الاقتصادية والفنية: ((موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية))، العدد (15)، 2001 صفحات متفرقة.
12. صندوق النقد العربي: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" للسنوات 1993، 1995، 1998، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة صفحات متفرقة.
13. طاهر حمدي كنعان ، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، ندوة :دور الدول في البيئة الاقتصادية الجديدة ، معهد السياسات الاقتصادية ،صندوق النقد العربي ،ابو ظبي،1998.
14. عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية أثر ذلك على القطاع الزراعي، وزارة التخطيط، الفريق الوطني لدراسة التنافسية.
15. غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية لعام 2003 مقارنة مع العالم 2002، مأمون صيرم ، 2004.
16. وزارة المالية ، دائرة الجمارك العامة ، قانون الجمارك ، 1998 .
17. يوسف منصور،تطور الإصلاحات التجارة الخارجية للأردن خلال السنوات 2000- 2004 ، بحث مشارك في ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين الفطرية والعولمة.
18. يوسف منصور، الإصلاحات الاقتصادية في الأردن، بحث مشارك في ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين الفطرية والعولمة.

الرسائل و الاطاريح

1– احمد السليمان علي العموش ،اثأر العولمة على قطاع التجارة في الاقتصاد الأردني ،الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،قسم الاقتصاد ،أطروحة دكتوراة،2002.
2- غازي إبراهيم محمد العساف، خلق وتحويل التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة الأردنية- الأمريكية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا الجامعة لأردنية، 2006، الملخص.
3- ليلى عاشور حاجم ، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول عربية مختارة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 2007 .

البحوث على الشبكة العنكبوتية

1- وزارة الصناعة والتجارة ، مشروع نظام الإنذار المبكر للتجارة العادلة ، متاح على الشبكة العنكبوتية . http://193.188.68.89:55555/DocLib/
2- تطورات التجارة الخارجية للأردن خلال السنوات (2000-2004. متاح على الشبكة العنكبوتية -ttp://www.yemen-nic.info/files/ExtirnalTrad/experts/1.pdf
3- استراتيجية التجارة الخارجية للأردن .
http://www.mit.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/Departements/ForeignTradePolicy/estratejyeh.pdf
4-المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2008.
http://olap.jnco.gov.jo/static/pdf/report_2008.pdf
- تقرير غرفة التجارة غرفة تجارة عمان ، أدرة الدراسات والتدريب ،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، الانضمام الى منظمة التجارة العالمية
5-غرفة تجارة عمان ، ، الاستيراد والتصدير في الأردن - واقع وطموح ، صبري نصيب و مأمون صيدم ، 2008
http://www.ammanchamber.org/UploadedFiles/file024.pdf

6- تقرير الحكومة حول السياسة التجارية ، متاح على الشبكة العنكبوتية .
http://www.mit.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=141
7-أريج ادياب ، سهر الهنداوي ،التجارة الحرة الأردنية الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة ،2006.
http://www.ammanchamber.org/UploadedFiles/file21.pdf
8- د. ثائر قدومي ، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن ، دراسة تحليلية للمدة (1995-2004).asu.edu.jo/upload/.../8455f96e-cff0-451e-b15c-71f2564f7dc1.doc
1- Economic and Social Commission for Westernasia: "External debt management and debt situation in the escwa region: case studies on Jordan and Lebanon" U.N.N.Y. 2009

.....
.....
.....